المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵓⵔ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵜⵜⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 17 أكتوبر 2023

العدد 685

في هذا العدد

افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....02

اجتماعات وزيارات المكتب.....05

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....09

▪ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله يترأس افتتاح السنة التشريعية الجديدة.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشر، وذلك يوم الجمعة 27 ربيع الأول 1445 هـ الموافق لـ 13 أكتوبر 2023 م.

وبهذه المناسبة السعيدة وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي كان مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وبصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان.

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

شاءت إرادة الله تعالى أن يضرب الزلزال المفجع بلادنا، مخلفا آلاف الشهداء، والعديد من الجرحى، شفاهم الله.

وقد كان المصاب عظيما، والألم شديدا، ومسنا جميعا، ملكا وشعبا، من طنجة إلى الكويرة، ومن شرق البلاد إلى غربها.

قال تعالى: "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا". صدق الله العظيم.

وإننا ندعوه عز وجل أن يثبت أرضه، رحمة بعباده الضعفاء والمساكين، فهو أرحم الراحمين.

وإذا كان الزلزال يخلف الدمار، فإن إرادتنا هي البناء وإعادة الإعمار.

لذا نشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

ورغم هول الفاجعة، فإن ما يخفف من مشاعر الألم، ويبعث على الاعتزاز، ما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق، والتضامن التلقائي، مع إخوانهم المنكوبين.

كما نعبر عن إشادتنا بالتضحيات، التي قدمتها القوات المسلحة الملكية، ومختلف القوات الأمنية، والقطاعات الحكومية، والإدارة الترابية، لإنقاذ ومساعدة سكان المناطق المتضررة.

ولا يفوتنا أن نجدد عبارات الشكر، للدول الشقيقة والصديقة، التي عبرت عن تضامنها مع الشعب المغربي، ووقفت إلى جانبنا في هذا الظرف الأليم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الفاجعة انتصار القيم المغربية الأصيلة، التي مكنت بلادنا من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل.

تلك هي الروح والقيم النبيلة، التي تسري في عروقنا جميعا، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية، لوحدة وتماسك المجتمع المغربي.

وهي قيم وطنية جامعة، كرسها دستور المملكة، وتشمل كل مكونات الهوية المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية.

وأخص بالذكر هنا، القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة:

–أولا : القيم الدينية والروحية : وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمارة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش مع مختلف الديانات والحضارات. وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى.

–ثانيا : القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترابية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها.

–ثالثا قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها.

فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها توازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية. فالمجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية.

وقد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون – الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

ويجب أن يتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها.

كما ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه.

وندعو الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما نؤكد على ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

ولا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة، دور البرلمان، في إشاعة وتجسيد هذه القيم العريقة وتنزيل المشاريع والإصلاحات الكبرى، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن قضايا الوطن ومصالحه العليا.

وخير الختام قوله تعالى: "وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، إن ربنا لغفور شكور ". صدق الله العظيم.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

▪ اجتماع المكتب رقم 2023/22

ليوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- **محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛**
- **فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد : محاسب المجلس؛**
- **عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛**
- **جواد الهلالي : أمين المجلس؛**
- **مصطفى مشارك : أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

- **أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛**
- **المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛**
- **عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.**

القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

← قرار رقم 2023/22/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 24 يوليوز 2023.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2023/22/02 بإحالة ثلاثة مشاريع مودعة لدى مكتب المجلس بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة، إلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي:

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2023/22/03 بتعميم تعهدات السيدات والسادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أبريل 2023 على أعضاء المجلس وإحالتها إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 298 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ الملتقى البرلماني للجهات:

←قرار رقم 2023/22/04 بتنظيم ندوة موضوعاتية بشراكة مع جهة الرباط -سلا- القنيطرة حول "دور الجهة في التنمية الاقتصادية وتحديات النهوض بالاستثمار، جهة الرباط-سلا-القنيطرة نموذجا".

←قرار رقم 2023/22/05 بتحديد يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023 من حيث المبدأ، كموعد لتنظيم الملتقى البرلماني للجهات.

❖العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2023/22/06 بتعميم الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "التكنولوجيا السحابية (cloud) رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي"، على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

←قرار رقم 2023/22/07 بتعميم الرأي الصادر عن مجلس المنافسة حول "وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي"، على الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

←قرار رقم 2023/22/08 بالموافقة على تلبية دعوة السيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين بشأن تقديم عرض أمام اللجنة الدائمة لحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين التابعة للمجلس المذكور، حول التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية التي شكلها مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2022-2023 للتحضير للجلسة السنوية المتعلقة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ"التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، وانتداب النائب الثاني للرئيس السيد فؤاد القادري بهذه المهمة.

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

- الأربعاء 25 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

✓تدارس موضوع "حيثيات وتداعيات اعتماد النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم".

❖ رئيس مجلس المستشارين يشارك في أشغال المنتدى البرلماني الدولي المنظم في إطار برنامج الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

شارك رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة على رأس وفد هام عن المجلس في أشغال المنتدى البرلماني الدولي بمدينة مراكش يوم التاسع من أكتوبر 2023، وذلك في إطار برنامج الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي استضافتها بلادنا من 9 إلى 15 أكتوبر الجاري.

وقد نظم هذا المنتدى بشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبحث سبل انخراط البرلمانات في الحوار حول الأسئلة المرتبطة بقضايا التنمية ومجمل القضايا المتعلقة براهنية الاقتصاد العالمي، وتعزيز الإرادة السياسية المشتركة لصالح التنمية في إفريقيا ومن خلالها دعم التشريعات الوطنية لصالح مستقبل أفضل.

وفيما يلي الكلمة الهامة التي ألقاها السيد الرئيس بهذه المناسبة:

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترمة،

السيدة المديرة العامة للمساعدة لصندوق النقد الدولي المحترمة،

السيد المدير العام المساعد لسياسة التنمية والشراكات بالبنك الدولي المحترم،

زملائي البرلمانيات والبرلمانيين المحترمين،

السيدات والسادة الخبراء والباحثون،

حضرات السيدات والسادة،

في البداية، يشرفني باسم برلمان المملكة المغربية الترحيب بكم في أشغال المنتدى البرلماني العالمي الذي تنظمه الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشراكة مع مجلسي برلمان المملكة المغربية، وذلك بمناسبة استقبال مدينة مراكش لأشغال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسنة 2023، وهي مناسبة لنا جميعا من أجل مناقشة المستجدات الاقتصادية العالمية وتعميق النقاش حول التحديات المرتبطة بها والفرص الكبيرة التي تتيحها، من أجل بناء مستقبل مشترك، يضمن الرفاه والازدهار لكل شعوب العالم.

وباعتبارنا، ممثلين لهذه الشعوب، فنحن مدعوون للعمل على بناء أجندة برلمانية عالمية تمكن من ابتكار أساليب جديدة وعملية لمواجهة كل التعقيدات الاقتصادية والمالية المطروحة على جدول أعمالنا، لاستعادة الإطار التنموي العالمي الخالق للقيمة المضافة وللفرص، وفق منهجية عادلة ومنصفة ودامجة للجميع.

كما أود أن أعرب عن عميق امتنان بلادي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الإبقاء على تنظيم اجتماعاتهم السنوية بمدينة مراكش، بالرغم من الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز المجاورة لها منذ أسابيع. ونحن، إذ نقدر عاليا هذه البادرة، فإننا نعتبرها شهادة قوية من هذه المؤسسات العالمية المرموقة، على قدرة المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على التدبير السريع للتحديات الكبرى وحسن إدارتها. ونحن نعتز كثيرا بهذه الثقة المؤسساتية الكبيرة.

كما نعتز بأن تنظم إفريقيا للمرة الثانية الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بعد خمسين سنة من الغياب. وهو ما يجعل من التنمية في القارة الإفريقية أحد الملفات التي تتصدر جدول أعمال الاجتماعات السنوية لسنة 2023، خاصة وأن قارتنا الإفريقية تمر من فترة تحولات كبرى، تستلزم عناية خاصة منا جميعا، من أجل تطوير مساهمة القارة في الاقتصاد العالمي وتحسين مؤشراتها الاجتماعية وتقليص الهوة التنموية بينها وباقي قارات العالم. وهذا التوجه هو من أساسيات الدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، والذي يهدف إلى بناء إطار شراكات واعدة مع دول القارة مبني أساسا على مفاهيم "التنمية المشتركة" وتبادل الممارسات الفضلى والتمويل الذكي والناجع ومبادئ التعاون الدولي العادل والمنصف.

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة،

يجتاز العالم اليوم فترة مليئة بالتحديات الاقتصادية الكبرى، فمستويات نمو الناتج الداخلي الخام العالمي لا زالت لم تسترجع مستوياتها الطبيعية، حيث سجلت سنة 2022 نسبة نمو في حدود 3.5% لتصل إلى حدود 3% سنة 2023 وسنة 2024. كما أن معدلات التضخم تسجل مستويات قياسية وصلت إلى 8.7% سنة 2022 وإلى حوالي 6.8 سنة 2023 وستصل 5,2% سنة 2024، وهذه المعطيات تؤكد أن عالمنا يجتاز مرحلة ركود تضخمي (Stagflation)بمجموعة من دول العالم. وبالموازاة مع هذه المعطيات الاقتصادية المقلقة، يعيش عالمنا على وقع استمرار تحديات الحرب في أوكرانيا وتقلبات أسواق الطاقة واستمرار الخلل على مستويات سلاسل القيمة والإمداد وأزمة الأمن الغذائي، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة التغيرات المناخية وتراجع عدد كبير من المؤشرات الاجتماعية خاصة في دول الجنوب. كما تسجل معطيات صندوق النقد الدولي استمرار المديونية العالمية في نسق تصاعدي لتناهز حسب آخر تحديث 238% من الناتج الداخلي العالمي.

إن المأزق الاقتصادي الذي يعرفه العالم، بجانب التحديات الجديدة التي يواجهها النظام العالمي من قبيل الصراعات التجارية ومستجدات الثورة الصناعية الخامسة وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية وانعكاسات ذلك على منظومة الإنتاج وخلق القيمة المضافة ورهانات السيادة الصحية والطاقية والغذائية، يحتم علينا كبرلمانيين الاضطلاع بأدوارنا الكاملة في الدفاع عن المصالح الفضلى للشعوب، وذلك من خلال العمل على ابتكار تشريعات جديدة قادرة على مواكبة التحولات ومواجهة التحديات، وذلك بالإضافة إلى ضرورة العمل والتنسيق مع الفاعلين الحكوميين لبناء نماذج اقتصادية دامجة وقادرة على تحيين الممارسات الاقتصادية، لتكون في مستوى التحديات الاقتصادية المطروحة علينا. كما ينبغي العمل، خاصة على مستوى إعداد الموازنات، على تبني منهجية توجه الاستثمار العمومي الى استثمارات أكثر نجاعة وإدماجا لكل فئات المجتمع، بأسلوب ذكي مبني على النجاعة والنتائج، وذلك باستحضار دائم لأهمية الإصلاح المستمر للمنظومات الجبائية الوطنية وتطوير أبعاد الحكامة والمسؤولية في آليات تدبير المالية العمومية.

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المؤسسات المتعددة الأطراف مدعوة إلى مواكبة النماذج التنموية الوطنية الجادة، من خلال وضع منظومة متقدمة للمواكبة التقنية لاستراتيجيات الدول في التحول التنموي، القادر على توفير "منصات اقتصادية سيادية" تمكن من توفير شروط انبثاق إطار اقتصادي، خالق للفرص للجميع وخاصة الشباب من جهة، وتمكن من تعزيز الفرص الاقتصادية للمقاولات، خاصة المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى، لأن النمو الغني بفرص العمل يبقى هو الحل الأمثل للإدماج والقضاء على الفقر بكل أبعاده.

ومن جانب آخر، فمؤسسات التمويل المتعدد الأطراف وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يوجدون في صلب الديناميات التنموية لكل دول العالم، وهم مدعوون بالتنسيق مع الحكومات على ضرورة تطوير أساليب مبتكرة من أجل تقوية تسخير الاستثمار والتمويل المؤسسي لصالح التنمية، وفق أجندة تهم الأولويات المرتبطة بمكافحة التغيرات المناخية وتعزيز تنفيذ التزامات الدول في موضوع الهجرة وتقليص الفجوة الرقمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، علاوة على بناء جيل جديد من المبادرات المتعلقة بتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب، وذلك بالإضافة إلى وضع إطار عالمي جديد من أجل معالجة "أعباء الدين"، التي تثقل كاهل العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات الصاعدة، وتفرمل قدرتها على الاستثمار في التعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية.

وفي هذا السياق، فإننا ندعو الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتفكير في بلورة تصور عملي لبناء "أجندة برلمانية عالمية من أجل تحول تنموي منصف ودامج"، تمكن من وضع دليل للممارسات الاقتصادية البرلمانية الفضلى، ومواكبة البرلمانات الوطنية في تقوية مسارات إعداد الموازنات العامة على المستوى التقني من أجل تحسين نجاعة وإدماج الاستثمارات العمومية من جهة، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تكوين البرلمانيين وأطر البرلمانات في الآليات الجديدة للتشريع المتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (AI) والمالية المشفرة وتخزين البيانات الكبرى (Big Data)ومكافحة الجرائم المالية والالكترونية، وغيرها من التشريعات الخاصة بالتحديات الاقتصادية الجديدة.

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الاهتمام بالقارة الإفريقية، يشكل أحد المداخل الرئيسية لأسس نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف، فهذه القارة تحتاج اليوم إلى جهود دولية كبيرة، خاصة من مؤسسات التمويل المرجعية العالمية، من أجل سد الفجوة التنموية بين دول القارة ودول الشمال. وهنا ندعو المتدخلين الماليين العالميين من أبناك وصناديق استثمار إلى العمل على ابتكار أساليب تمويل ملائمة لحاجيات القارة الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في إمكانيات منطقة التبادل الحر القارية (ZLECAF، وتعزيز الربط اللوجيستي بين دول القارة وتطوير منصات صناعية وفضاءات عمل المقاولات الناشئة(startups) ودعم الإنتاج الفلاحي لضمان السيادة والأمن الغذائي، وذلك من أجل تعزيز التجارة البينية القارية، كمدخل أساسي لتقوية المنظومات الاقتصادية للدول الافريقية.

وفي الختام، وإذ نجدد الترحيب بكم بمدينة مراكش الحمراء، فإننا نتمنى أن يصدر أن أشغال المنتدى البرلماني العالمي توصيات عملية ومبادرات ناجعة، تساهم في بناء عالم أكثر إدماجا وعدلا وإنصافا. كما نطمح ليكون هذا اللقاء بداية مسار برلماني جديد، يكون فيه الفاعل البرلماني مساهما في بناء معالم مستقبل يسع للجميع، ومليء بالثقة والأمل لكل شعوب العالم.

كل التوفيق والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

❖ وفد عن مجلس المستشارين يشارك في اشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

شارك وفد البرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية التي تنعقد بستراسبورغ ما بين 09و 13 أكتوبر الجاري.

وتميزت أشغال هذه الدورة بمناقشة مواضيع طارئة حول "الأزمة الروسية الأوكرانية"، و"تصاعد العنف في الشرق الأوسط"، و"الوضع في شمال كوسوفو"، كما تبادل أعضاء الجمعية وجهات النظر مع السيد Didier Reynders، المفوض الأوروبي لشؤون العدل، كما قدم وزير خارجية ليتوانيا، KrišjānisKariņš، رئيس لجنة الوزراء، تقريرا عن أعمال الهيئة التنفيذية لمجلس أوروبا.

وشملت المواضيع الأخرى المدرجة على جدول الأعمال التحدي الذي تشكله أيديولوجية اليمين المتطرف للديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا، فضلاً عن المراجعة الدورية لامتثال فرنسا للالتزامات الناشئة عن عضويتها في مجلس أوروبا من جهة أخرى.

وأخيرا، ناقشت الجمعية سبل مكافحة العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، والأزمة الإنسانية في أفغانستان واللاجئين الأفغان، ودور مجلس أوروبا في منع الصراعات واستعادة مصداقية المؤسسات الدولية وتعزيز السلام في العالم.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma